آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير

الدكتورة لطيفة برني
قسم العلوم الاقتصادية

الدكتور اليمين فالتة
قسم علـــوم التسيـــير

- جامعة محمد خيضر بسكرة -

l.borni@univ-biskra.dz

l.falta@univ-biskra.dz

Abstract :

This article aims to display the role of peer review in Scientific Quality Control of research and give the review it's Personal Character. Because that, this article looking for mechanisms and requirements that achieve objectivity and transparency in research peer review, and that is through the different Controls and standards, how to choose reviewers, and the preparation of the report. Also the article benefited from national and international peer review model, and put a model to control and improve this operation .Included, it see to response to this question: what is the objectives of peer review? What is it's importance? What is it's standards and mechanisms? How to choose the reviewers? What after the peer review process? What adjusts the writing of the reviewers report? What is the impact factor? Finally, how scientific reviews acquire their legal value?

مقدمة:

تعد الدوريات المتخصصة الوعاء الطبيعي الذي تنشر فيه البحوث العلمية الأصيلة في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية المتخصصة، كما تقوم بإيصال نتائج هذه البحوث إلى المجتمعات العلمية، باعتبار ها تشكل إضافات فعلية إلى الرصيد الفكري والمعرفي عبر سلسلة متوالية من التطورات في النشاط العلمي ضمن سياق تخصصي معين. ومن ثم، تُعَدُّ هذه الدوريات الأداة الوحيدة المقبولة لتأسيس السبق العلمي لكونها مستودعاً حقيقياً وأرشيفاً دائماً للتراكم المتزايد والمتكامل للمعرفة العلمية؛ لأن ذلك في واقع الأمر هو نتيجة لعملية الفحص والتقييم التي يقوم بها الباحثون والخبراء في ميدان علمي معين أو فيما يطلق عليه في الأعراف الأكاديمية "عملية التحكيم العلمي".

تشير الوقائع إلى أن سياسة التحكيم تختلف من دورية لأخرى من حيث عدد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل دورية، ومن حيث القيمة العلمية التي يجب أن تضيفها الأبحاث وطبيعة المعايير التي يُحتكم إليها لقبولها للنشر والاعتماد. ولأجل ذلك تتوخى أغلب الدوريات العلمية، السرية التامة وبمنتهى الحيادية والشفافية، لكونها عملية ضرورية تضمن إلى حد ما جودة ما يتم نشره من أبحاث. ومع ذلك يبدو أن هذه العملية تعرف العديد من العوائق والعراقيل، وتحتاج لمتطلبات ومعايير وضوابط علمية محددة.

ضمن هذا الأفق المعرفي، جاءت هذه المداخلة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الذي نبتغيه من التحكيم؟ وما أهمية ذلك؟ وما المعايير التي يستند إليها؟
- ما آليات التحكيم؟ وما مختلف ضوابط اختيار المحكمين؟
- ماذا بعد عملية التحكيم؟ وما الذي يضبط كتابة تقرير المحكم؟
- ما معامل التأثير؟ وكيف تكتسب الدورية العلمية قيمتها الاعتبارية؟

أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية ما تطرحه من نقاط حول موضوع التحكيم العلمي في الدوريات، وما يطرحه هذا الأخير من إشكاليات تعيق مسار النشر العلمي في الجامعات؛ لكونه السبيل الوحيد الذي يضمن إيصال المعرفة الرصينة للمجتمعات العلمية. لذا فان الاهتمام بضبط عملية تحكيم الأبحاث وفق قواعد ومعايير محددة وواضحة، ومعروفة للباحث وللمحكم أيضاً، تُعَدُّ اليوم من أهم الأولويات التي تتكفل بها هيئة تحرير الدورية والمشرفين عليها.

هدف الدراسة:

تهدف هذه المداخلة لإبراز دور عملية التحكيم في ضبط الجودة العلمية للبحوث، وفي إكساب الدورية للشخصية المميزة لها عن غيرها من الدوريات. لذا تبحث هذه المداخلة بالتحري والتقصي عن الآليات والمتطلبات التي تحقق الموضوعية والشفافية في تحكيم الأبحاث، بالتركيز على مختلف ضوابط ومعايير هذه العملية، وكيفية اختيار المحكمين وإعداد تقرير التحكيم، فضلا عن محاولة وضع نموذج إرشادي لضبط هذه العملية بالاستفادة من عرض بعض النماذج الوطنية والدولية في التحكيم، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية لتحسين هذه العملية.

أولاً: ما المقصود بالتحكيم؟

يعرف التحكيم بأنه عملية إخضاع عمل علمي معين للتقييم والفحص من قِبَلِ خبراء ومتخصصين في المجال. وبذلك فهو طريقة منهجية للنظر في مصداقية بحث ما وملائمة النتائج المترتبة عليه، وقد عَرَّفَتْ شركة "*Elsevier*" للنشر والتوزيع التحكيم بأنه عملية إشراك الخبراء في قراءة الأبحاث الجديدة والتعليق عليها من أجل التحقق من صحتها(جودة،2010)؛ لكون ذلك بمثابة الخط الفاصل بين تأكيد النشر من عدمه باختيار أفضلها للنشر في الدوريات العلمية واستبعاد الأبحاث الضعيفة التي لا تنطبق عليها معايير القبول خاصة إذا تعلق الأمر بالدوريات قليلة العدد أو تلك المحدودة الصفحات. كما تلجأ

بعض الجهات الممولة للتحكيم بغرض اختيار الأبحاث والدراسات العلمية التي ستعطى لها منحة التمويل. في دراسة أجريت سنة 2001 قامت بها جمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم (ALPSP) *Association of Learned and Professional Society Publishers* بالتعاون مع الجمعية الأوروبية للمحررين تبين أن ثلاثة أرباع الدوريات قامت بتحكيم كل الأبحاث الواردة إليها، وقد تراوحت نسبة الأبحاث المقبولة للنشر بين 25% إلى 50%، وأن 80% من هذه الدوريات تخفي أسماء المحكمين.

في مطلق الحال، يقصد بعملية التحكيم توظيف المنهج العلمي في تقييم وفحص البحوث قبل نشرها وتداولها في الأوساط العلمية والأكاديمية، من طرف خبراء مستقلين ومتخصصين في مجال معرفي معين. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها، بكل أمانة علمية وبموضوعية بعيداً عن المؤثرات الأخرى. ويرى البعض (الربيش،2007) أن التحكيم العلمي هو عمل تحكمه ضوابط وأخلاق قبل أن يقوم على مجموعة من الأسس والمعايير والمبادئ العلمية، ولكنه في نفس الوقت تحد من فعاليته مجموعة من العوائق والمشكلات وتعيبه بعض من النقائص التي تتطلب دراستها.

ثانياً: بين مُنَاوئ مُنَاهِض لعملية التحكيم ومُؤْيد دَعِم لها

ظهرت عملية تحكيم الأبحاث العلمية في منتصف القرن العشرين، إذ تعتبر مجلة التبادلات الفلسفية *Philosophical Transactions* الصادرة عن الجمعية الملكية أول مجلة أقرت التحكيم رسميا(تمراز*2008:278*). ثم أخذت هذه العملية في التوسع وقد شملت مجالات عديدة منها على وجه الخصوص أبحاث الدوريات، المذكرات الرسائل والأطروحات الجامعية، إلى جانب تحكيم الاستبيانات والمقالات المقدمة للمؤتمرات والملتقيات، والأبحاث المنجزة في إطار فرق مخابر ومراكز البحث، وكذا مشاريع البحوث الممولة مثل *PBR,CNPRU*، فضلا عن تحكيم الكتب، والأعمال المترجمة... ومع ذلك، فقد اختلف المهتمون بشؤون النشر العلمي حول ما إذا كان التحكيم عملية أكثر فعالية ودعامة

أساسية في النشاط العلمي لا يمكن إنكار أهميتها في تحقيق التراكم المعرفي من منطلق الالتزام بخطوات المنهج العلمي وبأساسياته. أو يمكن النظر إليه من زاوية أخرى باعتباره يعيق التقدم العلمي، لكونه عملية ذاتية متحيزة وغير جديرة بالثقة، وغير بناءة لاسيما في مجال العلوم الإنسانية، حيث اللامعيارية. وبفتح الصندوق الأسود لعملية التحكيم يتضح وأن عملية التحكيم: (فراج،2009)

❖ غير موضوعية: فهي مجرد أحكام قيمية وغالبا ما تكون مزاجية، تختلف باختلاف الأشخاص، كما تختلف أيضًا عند نفس الشخص باختلاف الموقف الذي يواجهه.

❖ متحيزة: تسمح عملية التحكيم بتجاوزات غير مسئولة لأن المحكمين لا يتعرضون للمساءلة. فقد يلجأ البعض إلى التحيز نحو باحث معين بسبب جنسه أو جنسيته، أو كونه غير معروف أو لأنه ينتمي لمؤسسة مغمورة أو لمدرسة فكرية مختلفة.

❖ غير عادلة: كما أن إجراءات التقييم عادةً ما تكون محبطة، خاصة بالنسبة للباحثين المبتدئين، والذين هم في حاجة إلى تشجيع.

والنتيجة:

- أن هناك مقالات مشهورة تم نشرها لكنها لم تمر بعملة التحكيم.
- أن هناك مقالات مشهورة تم نشرها ومرت بعملية التحكيم، واُكتشف بعد ذلك أنه تمت سرقتها من دراسات مؤلفين آخرين.
- أن هناك مقالات مشهورة تم رفض نشرها في البداية، وأصبحت بعد ذلك من أهم الأعمال الأساسية في مجال تخصصها.
- أن هناك مقالات تم رفض نشرها فقام المحكم بسرقة مضمونها أو نتائجها.

ثالثاً: أهداف وأهمية التحكيم

بصفة عامة، وعلى الرغم من هذه النظرة الرافضة للتحكيم، فإن مثل هذه الجوانب السلبية تعتبر نادرة نسبياً، أغلبها يتعلق بشخصية المُحكم لا بعملية التحكيم. ومع ذلك، تظل هذه العملية الوسيلة الأكثر فعالية من أجل:-

❖ وضع مختلف الضوابط والمعايير التي يجب أن يلتزم بها الباحثين لنشر نتائج بحوثهم، وبالتالي إضفاء المشروعية على المعرفة العلمية؛

❖ معرفة ما إذا كانت البحوث تستحق النشر، وكذا تحديد أهميتها النسبية وما تقدمه من جديد يمكن إضافته للمعرفة العلمية. ومن ثمَّ المساعدة على اتخاذ أفضل القرارات وأكثرها مصداقية بعيداً عن الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرِّفة بشأن قبول نشر أو تمويل الأبحاث؛

❖ الارتقاء بمستوى الجودة العلمية للبحوث؛ من خلال إظهار جوانب القوة ونواحي الضعف فيها، مما يعني التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة؛

❖ تطوير مستوى الدورية؛ والارتقاء بها إلى مصاف الدوريات المصنفة عالميا.

لقد أظهرت نتائج دراسة مسحية أجرتها جمعية ناشري المجتمع المهني *Association of Learned and Professional Society Publishers* (ALPSP,2002) أن نسبة 81% من الباحثين و80% من القراء ترى أنه لا بد من إجراء عملية التحكيم على الأعمال العلمية ويعتبر (القراء والمؤلفون) التحكيم مهم وضروري لترقية وتطوير المعارف وإعطاء مصداقية أكثر للنتائج العلمية. وفي دراسة أخرى أجرتها مجالس الأبحاث البريطانية *Research Councils UK* (2006) تبين أن 93% من باحثي الجامعات البريطانية يعتبرون بأن للتحكيم في المجلات والدوريات العلمية دور مركزي في المجالات الأكاديمية كالترقية ومنح الدراجات العلمية، وينظرون إليه نظرة تقدير تسمو بالإنتاج الفكري إلى مستوى رفيع من الجودة العالمية. وفي مقابل ذلك؛ ينظرون إلى الأعمال العلمية والجوائز التي لم تخضع للتحكيم العلمي نظرة شك وريبة في كافة الحقول العلمية. على سبيل المثال، في جامعة الملك سعود يمثل النشر العلمي 60% من المعايير المعتمدة في ترقية أعضاء هيئة التدريس.

وعلى الرغم من أهمية التحكيم بالنسبة لكل من المؤلفين والقراء إلا أنه مفيد أيضا للمحكمين أنفسهم، حيث يصقل التحكيم مهاراتهم ويساعدهم على اكتساب أفكارا جديدة، خاصة في المجالات البينية. أما على مستوى الجامعة فإن

مختلف الجامعات تسعى لتطوير منظومة البحث العلمي من منطلق دخول بوابة النشر العلمي الرصين على مستوي العالم، وهذا من خلال ما ينشر باحثيها في الدوريات المصنفة عن طريق تجميع وفهرسة المقالات والاقتباسات أو من خلال أهمية ما ينشر في مجلاتها من أبحاث ومدى تأثيرها في مجال البحث العلمي وفي الحقل المعرفي عن طريق عدد الاستشهادات المرجعية للمقالات في الدورية أو ما يطلق عليه معامل التأثير *(impact factor)* لكونه يعتمد على احتساب العدد النوعي والكمي للبحوث المنشورة، من خلال معادلة رياضية تعتمد على عدد الاستشهادات لكل بحث نسبة إلى عدد البحوث. وعلى هذا الأساس، فإن معايير تصنيف الجامعات (والكليات أيضاً) أصبحت تعتمد في معظمها على معامل تأثير مجلاتها وعلى مساهمات الباحثين فيها أيضاً، من حيث نوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة والكلية التي ينتمي إليها وأثر هذه المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل باحثين آخرين.

رابعاً: آليات التحكيم، من التحرير إلى التحكيم

بحسب الأعراف الأكاديمية فإن الأعمال المقدمة للتحكيم تمر بعدة مراحل مهمة عبر سلسلة مترابطة الحلقات منذ الفحص المبدئي للأبحاث الواردة إلى هيئة التحرير، إلى غاية اتخاذ قرار النشر من عدمه. خلال هذه السلسلة يعتبر كل من التحرير والتحكيم جزءً هاماً وضرورياً في عملية النشر العلمي، من أجل ضبط جودة المقالات العلمية بالأصالة عن المجتمع العلمي، حيث أنهما المَعْبَرُ الوحيد الذي تمر من خلاله الأبحاث العلمية إلى عالم النشر، وتُمنح لها صفة الشرعية، كما تُمنح للباحثين الاعتراف بعضوية المجتمع العلمي. ضمن هذا السياق، فإن المهمة الأساسية لأعضاء هيئة التحرير في الدوريات العلمية، تتمثل في تنسيق النشاطات التحريرية للدورية والإشراف على إعداد أعدادها، والمساهمة في ترتيب وتصنيف موادها، وتصفية الكم الهائل والأعداد الضخمة من المقالات التي تتلقاها إدارة الدورية، واستبعاد تلك التي لا تتماشى وسياسة النشر المعتمدة بالدورية ولا تحقق أهدافها، باختيار أفضل الأعمال وأكثرها أصالة في مجال تخصص الدورية.

من حيث الشكل، ثمَّة عناصر فنية تستند عليها عملية التحرير والتي تشمل استيفاء الجداول والأشكال الواردة في الأبحاث للإجراءات التي يجب إتباعها في إعداد الدورية وإخراجها بالصيغة والشكل المطلوب. لذا، تقوم هيئة التحرير بالتأكد مما إذا كانت الأبحاث الواردة إليها تلتزم بقواعد النشر ومكتملة دون نواقص من حيث: التوثيق والتهميش، نوع وحجم الخط، الجداول والأشكال والملاحق، إلى جانب عدد الصفحات؛ لأنه غالباً ما تؤجل عملية التحكيم لكي تصحح وتكتمل مثل هذه النواقص. ولا تكتفي مهام هيئة التحرير بالأعمال القبلية فقط، بل تقوم بمراجعة الأعمال العلمية بعد تحكيمها للتأكد من استيفاء تعليقات المحكمين والنظر في اختلاف تقاريرهم واتخاذ القرار المناسب[1].

وعلى هذا الأساس العملي والإجرائي، فإن عمل هيئة التحرير في الواقع، هو أكثر العمليات أهمية والتي من خلالها تكتسب الدورية شخصيتها المميزة. وبدون هيئة التحرير، تصبح الدورية مجرد كم من الأوراق، كما يقول (*Bynum,1992*) بدون تحرير فلا معنى للدوريات *Without editors, no journals*. وفي خطوة لاحقة إذا رأت هيئة التحرير أن المقال مكتمل ودون نواقص وانه يقع ضمن أهداف وسياسة الدورية ونطاق تخصصها، تقوم باختيار خبراء مؤهلون ومستقلون-يجرون أبحاثا في التخصص ذاته- من أجل تحيكم المقال من حيث الأصالة والأهمية والصدق والوضوح.

خامساً: ضوابط اختيار المحكمين

في الغالب فإن الدوريات العلمية تختار ما بين اثنين إلى ثلاثة محكمين غير أن عملية اختيار المحكمين عادة ما تخضع لضوابط وشروط معينة، فلا يكفي أن يكون المُحكم من ذوي أعلى المؤهلات العلمية أو مرجعاً في مجال تخصصه فحسب؛

[1]- انظر لائحة البحث العلمي لمعهد الإدارة العامة وقواعدها التنفيذية، (2010) المملكة العربية السعودية، ص 15.

فشخصية المُحكم لا تقل أهمية ولا وزناً عن علمه ومعرفته وخبرته، فلابد أن يكون شخصاُ مشهوداً له بالحياد والأمانة العلمية والنزاهة ويكون بعيداً في تحكيمه عن الجوانب الشخصية، ولا يفشي أسرار العمل (عامر، 2014).

في القمة العالمية المنعقدة في فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع التحكيم العلمي التي تم إجرائها في شهر ماي من سنة 2012 بحضور مؤسسات دولية مختصة في تمويل البحث العلمي، وممثلي مجالس الأبحاث العلمية من مختلف القارات والهيئات من 50 دولة في العالم، قد أقرت هذه القمة بيان دولي حول التحكيم العلمي أُطلق عليه: بيان المبادئ الخاصة بالتحكيم العلمي، جاء فيه على وجه الخصوص ما يلي: "أنه يجب أن يكون لدى محكمي الأبحاث العلمية المعرفة والخبرة المناسبة سواء على مستوى الإلمام بمجال الأبحاث المقترحة وبالمنهجية المتبعة، كما يجب أن تُبنى عملية اختيار المحكمين على مجموعة من المعايير الأخرى": (وثيقة البيان،02،2012)

- الشفافية؛
- الموضوعية؛
- الملائمة؛
- السرية؛
- الأمانة؛
- اعتبارات أخلاقية أخرى كالنزاهة والعدالة...الخ.

عادة ما تقوم هيئة التحرير بانتقاء شخصية المحكم من بين أعضاء الهيئة العلمية للدورية وفقا لمجال كل بحث، وفي بعض الحالات "النادرة" التي تتداخل فيها مجالات المعرفة الإنسانية، يمكن لهيئة التحرير الاستعانة بأشخاص من خارج الهيئة العلمية أو ما يطلق عليهم "بمستشاري التحكيم" كما أن أغلب الدوريات العلمية تضع في الاعتبار عدم اختيار محكمين من ضمن زملاء الباحث أو أساتذته. لذلك؛ فإن السرية هي الأسلوب المعمول به في اختيار المحكمين، مما يعني عدم معرفة هوية المحكم أو المؤلف لبعضهما. غير أن البعض يرى بأن التحكيم السري قد يؤدي إلى استخدام المعلومات من قبل المحكم، ولأنه في كثير

من الحالات يعمل المحكم بطريقة تطوعية غير مأجورة وقد تأخذ الكثير من وقته لذا يرى البعض أن من الواجب أن يكافأ عليها، بإظهار اسم المحكم في المقال أثناء النشر، لذا فقد تحولت الكثير من الدوريات العالمية إلى نظام التحكيم المفتوح، ففي عام 1996 بدأت مجلة ***Journal of interactive media in Education*** بنشر أسماء المحكمين وكان للمؤلف حق الرد قبل النشر. ومع ذلك فإن الكثير من المحكمين يرفضون التحكيم المفتوح كما أثبتت بعض الدراسات (آل الشيخ، 2007).

سادساً: معايير التحكيم

نظرا لجسامة ما يترتب على عملية التحكيم العلمي من نتائج وآثار، فإن هذه العملية لابد أن تتم إجرائياً بشكل سليم وعادل وفقاً لقواعد تكون محددة سلفاً تضمن في مجملها أن تكون نتائج التحكيم أكثر صدقاً وثباتاً، وأن تتنـزه عن الرؤى الذاتية الشخصية التي قد تجنح بالمُحكم أحياناً بعيداً عن الأحكام الموضوعية، أو تغليب الاعتبارات الشخصية على المصلحة العلمية. مما يؤثر سلباً على جودة ما ينشر من أبحاث. ومن أجل تحقيق ذلك، ونظراً لاختلاف الرؤى ووجهات النظر من محكم لآخر، كان لابد من وضع مجموعة معايير لضبط عملية التحكيم، تضمن قدراً مناسباً من الجودة العلمية. وهذا من بهدف:

- إصدار أحكام وقرارات موضوعية.
- القضاء إلى حد كبير على تناقض قرارات المحكمين.
- تطبيق مبدأ العدالة والنزاهة في تحكيم الأبحاث باعتماد معايير موحدة.
- التزام الباحثين بهذه المعايير المعروفة كنوع من التقييم الذاتي قبل عملية التحكيم؛ مما يعني أن الباحث يمكنه منذ البداية تجاوز الكثير من الأخطاء الشكلية والموضوعية والمنهجية والمطبعية واللغوية...الخ.

سابعاً: عرض بعض نماذج التحكيم في العلوم الإنسانية

- مجلة المهارات الحياتية : جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر

م	معايير التقييم	رأي المحكم					
1	أصالة البحث وإضافته المعرفية	جيدة		مقبولة		غير مقبولة	
2	منهجية البحث العلمي	جيدة		مقبولة		غير مقبولة	
3	أدبيات ولغة البحث	مناسبة وكافية		مناسبة وغير كافية		غير مناسبة	
4	عنوان البحث بالنسبة للمضمون والنتائج	مناسب				غير مناسب	
5	الأشكال والجداول المستخدمة	جيدة		مقبولة		غير مناسبة	
6	الخلاصة بالنسبة للمضمون	جيدة ومبتكرة		مقبولة		ضعيفة	
7	الالتزام بضوابط الإعداد والكتابة	مناسبة وكافية		مناسبة وغير كافية		غير مناسبة	
8	المراجع	ملتزم				غير ملتزم	

- مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر

معايير التقييم		ضعيف	مقبول	جيد
أولا: الشكل	1. مناسبة العنوان للموضوع			
	2. الالتزام بالمنهجية العلمية			
	3. التحكم في لغة البحث			
	4. ملائمة المراجع للموضوع			
	5. وضوح الجداول والأشكال			
ثانيا: المحتوى	1. طرح إشكالية الموضوع			
	2. أهمية البحث في إثراء المعرفة			
	3. القيمة العلمية لنتائج البحث			

	4. حداثة البحث والقيمة المضافة			
	5. تطابق النتائج مع الفرضيات			

- مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية : جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر-

معايير التقييم		ضعيف	مقبول	جيد
أولا : الشكل	مناسبة العنوان للموضوع			
	الالتزام بالمنهجية العلمية			
	التحكم في لغة البحث			
	ملائمة المراجع للموضوع			
	وضوح الجداول و الأشكال			
ثانيا : المحتوى	طرح إشكالية الموضوع			
	أهمية البحث في إثراء المعرفة			
	القيمة العلمية لنتائج البحث			
	شخصية الباحث في العرض			
	تطابق النتائج مع الفرضيات			

- مجلة الباحث : جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر-

معايير التقييم	ضعيف	مقبول	جيد
أهمية المقال			
ملائمة العنوان للمحتوى			
المنهجية المتبعة			
المحتوى العلمي			
لغة الكتابة			
ملائمة المراجع			
حداثة المقال والقيمة المضافة			
تطابق النتائج مع الفرضيات			

- مجلة العلوم الإنسانية : جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر-

معايير التقييم		ضعيف	مقبول	جيد
الشكل	مناسبة العنوان للموضوع			
	الالتزام بالمنهجية العلمية			
	التحكم في لغة المقال			
	ملائمة المراجع للموضوع			
	وضوح الجداول و الأشكال			

المحتوى	طرح إشكالية الموضوع			
	أهمية المقال في إثراء المعرفة			
	شخصية الباحث في العرض			

- المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية

معايير التقييم:

- **قيمة البحث ومدى أصالته. والإسهام الذي يقدمه، علمياً وتطبيقياً.**
- **منهج وأسلوب البحث.**
- **نتائــج البحــث.**
- **الأمانة العلمية وأعراف التوثيق الببليوجرافي.**
- **سلامة اللغة وأسلوب العرض المتبع.**

تتدرج قرارات هيئة التحرير بشأن البحث المقدم للنشر تحت واحد من البدائل التالية:

- **قبول غير مشروط للنشر؛**
- **قبول مبدئي للنشر مشروط بإجراء تعديلات شكلية أو موضوعية؛**
- **طلب إجراء تعديلات جوهرية مع إعادة التقدم بالبحث أو الدراسة؛**
- **رفض النشر لأسباب شكلية أو موضوعية.**

- مجلة الجامعة الإسلامية: الجامعة الإسلامية -غزة-

معايير التقييم:

- **كفاية وشمولية وحداثة المسح الأدبي**
- **أهمية ومبررات القيام بالبحث (وضوح المشكلة)**
- **أصالة البحث واحتوائه على عناصر التجديد والابتكار**
- **وضوح الأهداف ومساهمة البحث في معالجة قضايا المجتمع وإمكانية تطبيق نتائجه**
- **وضوح منهجية البحث وواقعيتها، ومدى انسجام الإجراءات والأدوات معها**
- **وضوح أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة وملاءمتها لموضوع البحث والبيانات**

- دلالة ومساهمة النتائج في نمو وتبادل المعرفة
- ترابط وسلاسة البحث ووضوح لغة الكتابة
- دقة التوثيق في المتن وقائمة المراجع
- التزام الباحث بشروط وقواعد النشر بالمجلة

محصلة رأي المحكم (إما أن يكون البحث):

- صالح للنشر
- صالح للنشر بعد إجراء تعديلات طفيفة مرفقة
- صالح للنشر بعد إجراء تعديلات جوهرية مرفقة
- غير صالح للنشر

- مجلة اتحاد الجامعات العربية : الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية

لا تعتمد المجلة نمطاً واحداً في عناصر تقرير البحث، نظرا للتنوع الكبير في طبيعة البحوث من الكمية إلى النوعية، ومن التجريبية الميدانية إلى الوصفية، إلا أن العناصر الرئيسية المشتركة بينها تتمثل في:

- مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
- مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
- منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
- نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج.

- مجلة الجمعية العلمية لكليات التربية : جامعة دمشق-

معايير التقييم	رأي المحكم				
	ممتاز (5)	جيد جدًا(4)	جيد (3)	مقبول(2)	ضعيف (1)
عنوان البحث ومدى انسجامه مع المشكلة والمتغيرات المستهدفة بالدراسة.					
أصالة البحث وأهميته على الصعيدين النظري والعملي وما يمكن أن يضيفه إلى حقل المعرفة.					
حداثة الإطار النظري والدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع البحث, وتعقيبات الباحث التي تشير إلى مدى تفهمه لبحثه.					
وضوح أهداف البحث ومسوغاته, ومشكلته. وفرضياته, وحدوده والتعريف بمصطلحاته.					
المنهجية العلمية المعتمدة في معالجة مشكلة البحث وملاءمة المنهج والعينة, والدراسة السيكومترية المناسبة للأدوات.					
دقة المعالجات الإحصائية وعرض نتائجها بالتفصيل في ملحق خاص إضافةً إلى العرض المطلوب في المتن وكفاية الجداول والأشكال.					
المهارة في عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها, وعرض تقرير البحث بطريقة علمية مناسبة وبلغة عربية سليمة.					
القيمة العلمية للاستنتاجات والمقترحات ومدى ارتباطها بالنتائج التي تم التوصل إليها.					
مدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والتنظيمية من حيث إعداد البحث وفق دليل /APA/ ودقة التوثيق في متن الصفحات و قائمة المراجع الأخيرة.					
ملاءمة الملخص لأبرز عناصر البحث, وحسن اختيار الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والانكليزية, على ألا يزيد عن /150/ كلمة وألا تزيد صفحات البحث عن /25/.					
التقدير العام					

مجموع التقديرات ( )/ 50 درجة

- المجلة الأردنية لإدارة الأعمال: الجامعة الأردنية

	معايير التقييم	20 %	40 %	60 %	80 %	100 %
1.	مدى معاصرة البحث للمعلومات الحديثة في موضوعه من حيث الكفاية والحداثة.	☐	☐	☐	☐	☐
2.	مدى إضافة البحث للمعرفة العلمية.	☐	☐	☐	☐	☐
3.	مدى نجاح المؤلف في عرض بحثه بطريقة متكاملة وسليمة وواضحة.	☐	☐	☐	☐	☐
4.	مدى الحاجة للمعلومات الواردة في البحث.	☐	☐	☐	☐	☐
5.	مدى خلو البحث من الأخطاء العلمية أو اللغوية.	☐	☐	☐	☐	☐
6.	مدى إنسجام مواضيع البحث.	☐	☐	☐	☐	☐
7.	هل يستقطب البحث قاعدة واسعة من المهتمين في مجال تخصصه؟	☐	☐	☐	☐	☐
8.	مدى استخدام الرسومات والأشكال التوضيحية (إن وجدت).	☐	☐	☐	☐	☐
9.	هل يؤدي البحث الغرض الذي كتب من أجله؟	☐	☐	☐	☐	☐

- مجلة جامعة جازان: المملكة العربية السعودية

	معايير التقييم	نعم	لا
1	هل هذا العمل جديد وأصيل ؟	☐	☐
2	هل ينطبق عنوان البحث على المضمون ؟	☐	☐
3	مدى كفاية الموجز وهل يحقق عرضا مختصرا للبحث إذا ما قرئ بمفرده ؟	☐	☐
4	هل أهداف البحث واضحة وهل التزم الباحث بها ؟	☐	☐
5	هل تصميم البحث مناسب للأهداف ؟	☐	☐
6	التحليل الإحصائي المنيع سليماً (إن وجد) ؟	☐	☐
7	هل عرضت النتائج بوضوح ونوقشت بطريقة علمية صحيحة ؟	☐	☐
8	هل الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث مدعومة بالأرقام ؟	☐	☐
9	هل يتفق حجم البحث مع محتواه ؟	☐	☐

10	هل الجداول والأشكال والصور جميعا لازمة ؟	☐	☐
11	هل هناك تكرار في عرض النتائج ؟	☐	☐
12	هل قائمة المراجع مناسبة وحديثة ومعروضة حسب قواعد النشر للمجلة؟	☐	☐
13	هل لك أن تقترح أي تغيرات أو إضافات أو حذف (كلمة أو عبارات) بما يرفع من قيمة الورقة العلمية؟	☐	☐
14	هل هناك ملاحظات أخرى ؟	☐	☐

القرار النهائي للمحكم:

☐	الورقة العلمية صالحة للنشر في صورتها الحالية.	☐	الورقة العلمية صالحة للنشر بعد إجراء تعديلات طفيفة
☐	الورقة العلمية صالحة للنشر بعد التعديل وإعادتها للتحكيم.	☐	الورقة العلمية صالحة للنشر بعد تعديلها في صورة بحث مختصر.
☐	الورقة العلمية غير صالحة للنشر.	☐	توصيات أخرى:

- مجلة جامعة القصيم: المملكة العربية السعودية

	معايير التقييم	رأي المحكم					
1	مستوى البحث من حيث الأصالة	مناسب		مناسب إلى حد ما		غير مناسب	
2	مستوى العمق العلمي الذي يتوافر عليه البحث	مناسب		مناسب إلى حد ما		غير مناسب	
3	مدى استيفاء البحث للمادة النظرية المطلوبة لموضوعه	تام		تام إلى حد ما		غير مستوف	
4	مدى تعبير العنوان عن المضمون	تام		تام إلى حد ما		غير معبر	
5	مدى إضافة البحث للتخصص	يضيف		يضيف إلى حد ما		لا يضيف	
6	مدى سلامة المنهج المتبع في البحث	سليم		سليم إلى حد ما		غير سليم	
7	مستوى لغة البحث	سليمة		سليمة إلى حد ما		غير سليمة	
8	هل يتفق حجم البحث مع محتواه	نعم				لا	
9	هل أهداف البحث واضحة ؟ وهل التزم الباحث بها ؟	نعم				لا	
10	مدى كفاية المراجع التي اعتمد عليها البحث	كافية		كافية إلى حد ما		غير كافية	
11	مستوى التوثيق العلمي في البحث	مناسب				غير مناسب	
12	التحليل والاستنتاج في البحث	مناسب				غير مناسب	
13	هل هناك ملحوظات أخرى ؟	نعم				لا	

تعقيب: في واقع الأمر ، لم يتمكن الباحثان من إيجاد معايير دولية متفق عليها من أجل تحكيم الأبحاث، إلا أن بعض الباحثين (Wager & Kleinert,2010) قد أشار إلى أن المعايير الدولية في أغلبها تدور حول المجالات التالية:

- أصالة الدراسة؛
- السلامة والموثوقية؛
- الأمانة العلمية؛
- مصداقية النتائج.

ولأن الضرورة تقتضي توخي الدقة والشمولية في تحديد معايير التحكيم، فقد حاول الباحثان من خلال النماذج السابقة استنباط مجموعة من المعايير الموحدة تم تصنيفها في مجالات عديدة ومتنوعة، لكل منها معايير خاصة ومحددة لابد للجان التحكيم من مراعاتها، وهذه المجالات هي:-

المجال الأول: الموضوع

- الحداثة والأصالة: تجديد القديم، استكشاف وابتكار الجديد؛
- الإضافة العلمية: الإسهام في النمو المعرفي و في البناء الفكري والنظري؛
- الأهمية: يستفاد من تعميم نتائج البحث لغايات عملية وعلمية؛
- الأهداف: من حيث الواقعية، ومدى التزام الباحث بتحقيقها.

المجال الثاني: العنوان

- دقيقاً: أي يكون محدداً بدقة متناهية؛
- معبراً: أن يعكس مضمون فكرة البحث والمتغيرات المرتبطة بها؛
- واضحاً: أن يكون بسيطاً وواضحا وغير معقد.

المجال الثالث: الإشكالية

- الوضوح: أن تُطرح بشكل محدد ودقيق،
- التطابق: أن تكون منسجمة مع العنوان؛
- عملية: تكون قابلة للدراسة ويمكن التحقق منها؛
- الفرضيات: يتم صياغتها بشكل معقول ومحدد، وتكون قابلة للقياس.

المجال الرابع: الأدب النظري

- المسح الأدبي: استيفاء الإطار النظري من حيث الشمولية (حجماً ونوعاً)؛
- الدراسات السابقة: من حيث (أهميتها، حداثتها، تنوعها...الخ)؛
- الأسلوب وسلامة اللغة: من حيث (الصياغة والترابط والسلاسة اللغوية).

المجال الخامس: المنهجية

- السلامة: الالتزام بضوابط الكتابة العلمية السليمة؛
- أدوات البحث: ملائمة (المقابلة، الملاحظة، الاستبيان، التجربة) للموضوع؛
- إجراءات البحث: انسجام إجراءات وطرق البحث (مجتمع وعينة البحث...الخ)؛
- أدوات التحليل الإحصائي: واضحة وملائمة لفرضيات وأسئلة البحث؛
- تطبيق قواعد المنهج العلمي في النقل والاقتباس؛
- احترام الأمانة العلمية وإتباع أعراف التوثيق والتهميش؛
- المراجع: من حيث الحداثة، الكفاية، وأهميتها للموضوع.

المجال السادس: النتائج

- الوضوح: من حيث طريقة عرض النتائج وتمثيلها في جداول وأشكال وبيانات؛
- التحليل: أهمية النتائج في اختبار الفروض والإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها طبقاً لنتائج الدراسات السابقة؛
- الأهمية: دلالة النتائج ومساهماتها في إيجاد حلول للمشكلة المطروحة؛
- الاستنتاجات: صياغة التوصيات والاقتراحات ضمن سياق نتائج البحث.

ثامناً: ضوابط التحكيم العلمي

إلى جانب التزام المحكمين بمثل هذه المعايير أثناء عملية تحكيم الأبحاث العلمية، فإن وجود ضوابط للتحكيم ينعكس إيجاباً على جودة الأبحاث العلمية المنشورة، وعلى تطوير وتوجيه قدرات المحكمين، وقدرات الباحثين في مختلف الجوانب المنهجية، والعلمية والشكلية. ومن بين أهم ضوابط التحكيم ما يأتي:

- على المُحكم إبداء رأيه بنزاهة ودون تحيز أثناء تحكيمه للبحث.

- أن يتم التحكيم بسرية تامة، وضمن اختصاصه وخبرته فقط.
- الالتزام بتدوين الانتقادات والملاحظات وفقا للمعايير المحددة.
- في حالة وجود خلل مهما كان نوعه يجب على المحكم الإشارة إليه بدقة وتبيان ما إذا كان ناتج عن دراية وقصد أم عن سهو ونقص في خبرة الباحث.

تاسعاً: نتائج عملية التحكيم

تشير نتائج عملية التحكيم في مطلق الأحوال أن خلاصة رأي المحكمين نحو الأبحاث تتمحور حول إحدى القرارات التالية:-

- يُقبل البحث للنشر دون إجراء أي تعديلات.
- يُقبل بعد إجراء التعديلات المرفقة (بالرجوع للمحكم أو بدون رجوع).
- لا يُقبل البحث للنشر.

ومع ذلك توضح الوقائع أن مثل هذه القرارات لا تعتبر قرارات نهائية من وجهة نظر هيئة التحرير، ففي دراسة ميدانية أجراها (الحايس،2010) حول قياس مستوى التحكيم العلمي بالدوريات العربية في مجال العلوم الاجتماعية بالوطن العربي من وجهة نظر أساتذة الجامعات من صنف الأستاذية فقط، اتضح وأن بعض الدوريات العربية توافق على نشر أبحاث تم رفضها من طرف المحكمين، حيث يؤكد بعض المحكمين على أنهم تفاجئوا بنشر أبحاث قد رفضوها، وتم نشر أبحاثاً أخرى كما هي على الرغم من أنهم أوصوا بضرورة إدخال تعديلات جوهرية عليها، كما قاموا بتحكيم أبحاث وأوصوا بتعديلات ولم تعاد لهم لمراجعة التعديلات.

وعليه، تختلف نسبة الأبحاث المقبولة للنشر من دورية لأخرى، إذ تقبل بعض الدوريات نسبة من الأبحاث أعلى من نظيراتها، يعتمد ذلك على عدة عوامل مثل الميزانية المخصصة، عدد الأعداد الصادرة منها...الخ. في دراسة مسحية لجمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم(ALPSP,2001) وبالتعاون مع الجمعية الأوروبية للمحررين تَبَيَّنَ أن ثلاثة أرباع عينة الدوريات المختارة قامت بتحكيم جميع الأبحاث الواردة إليها، حيث يتراوح عدد الأبحاث التي تتلقاها

هذه الدوريات بين 100-500 بحث سنوياً وأن نسبة المقبول منها بين 25%-50%.

مهما كانت قرارات التحكيم، فالواقع يشير إلى أنه في بعض الحالات:

- - تكون تقارير بعض المحكمين سطحية وملاحظاتهم تتصف بالعمومية، بينما يأتي البعض الآخر مفصلاً بشكل دقيق.
- - تكون تقارير بعض المحكمين متناقضة، ففي الوقت الذي يسلك فيه بعض المحكمين مسلك التشدد في التحكيم، فإن البعض الآخر يسلك مسلك التساهل دون أن يتفحص البحث بشكل كافٍ. كما يدلل بعض المحكمين على أصالة الفكرة وأهمية موضوع البحث وسلامة إجراءاته المنهجية بينما البعض الآخر ينفي ذلك تماماً.
- لا يقتنع بعض الباحثين بما ورد في تقارير المحكمين من انتقادات وملاحظات ويرفض إجراء التعديلات، وقد يقوم بنشره كما هو في دورية أخرى

في دراسة أجراها (الصنيع،2008) حول تقارير محكمي البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، اتضح وأن 50% من التقارير لا تشير للجوانب الايجابية للبحث، وأن 25% منها تبدي ملاحظات مخالفة للبحث دون دعمها بالأدلة، وأن 23% من التقارير وجهت عبارات نقد عامة دون تقديم اقتراحات لتحسين البحث، كما أن 17% منها وجهت عبارات هجومية لاذعة، وقد طالبت 17% أيضاً بضرورة زيادة في عدد الدراسات السابقة دون ذكر مبرر علمي مقبول، وانتقد 25% توصيات الدراسة دون تقديم توجيهات محددة لتحسينها.

وعليه، فإذا كان الهدف من كتابة تقرير التحكيم هو مساعدة هيئة تحرير الدورية على اتخاذ القرار المناسب بشأن إمكانية نشر الأبحاث من عدمه، فإنه لابد للمحكم أثناء إعداده لتقرير التحكيم، ضرورة الأخذ بالاعتبار الضوابط التالية:

- الترفّع عن استخدام الكلمات أو العبارات الجارحة التي تحط من قيمة البحث.

- أن يثمّن جهود الباحث مبرزاً نقاط القوة، وأن يكون النقد الموجّه إليه نقداً بنّاءً.
- الالتزام باللغة الصحيحة الفصيحة في كتابة التقرير.
- احترام آراء الباحث وأفكاره، وعدم مصادرتها بأي شكل من أشكال المصادرة.
- عدم إصدار الحكم بقبول البحث أو رفضِه إلا بعد التثبت والتروِّي.

عاشراً: القيمة الاعتبارية للمجلة

عادة ما تشتهر بعض الدوريات المتخصصة في مجال معرفي معين بشكل أكبر من غيرها، وغالباً ما نجدها تستقبل عدداً أكبراً من الأبحاث وتكون أكثر انتقائية في قبول الأبحاث مقارنة بغيرها، على سبيل المثال منذ أولِ عددٍ لها سنة 1896 لا تزال مجلة (Nature) تُعتبر المِنبرَ العِلْميَّ المفضّل لدى أشهرِ العلماء في العالم. لذلك فقد اجتهد المختصون في مجال النشر العلمي بغرض اعتماد وسيلة علمية مرجعية من أجل تقييم الدوريات العلمية المحكمة، ومن هنا ظهر ما يسمى "معامل التّأثير" (Impact factor) أو (IF) لكي يعكس مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة والاستشهاد بها؛ حيث يرتبط هذا المؤشر بعدد المرّات التي يُشار فيها لهذه الدراسات ومدى اعتماد مجلة ما كمصدر معرفي، وبهذا المنطق تكتسب هذه المجلة أو تلك سُمعتَها العلمية وقيمتها الاعتبارية من نوعية البحوث التي تَنْشُرُها، ودرجة مقروئيتها، ونوعية الباحثين أيضاً. وبذلك تُعدّ المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع من المجلات المهمة وذات القيمة الاعتبارية الأكبر في مجال تخصصها شريطة أن تكون مسجَّلة في إحدى الفهارس الإلكترونية.

$$\text{معامل التأثير} = \frac{\text{عدد الاستشهادات في السنة الحالية}}{\text{مجموع الأبحاث التي نشرت بالسنتين الماضيتين}}$$

تقييم الدوريات العلمية طبقا لمعامل التأثير

- أذا كانت قيمته اكبر من 10 فالدورية ممتازة
- أذا كانت قيمته تتراوح بين5-10 فالدورية جيدة جداً
- أذا كانت قيمته تتراوح بين 3-5 فالدورية جيدة
- أذا كانت قيمته تتراوح بين 1-2 فالدورية معقولة

ومن أجل دخول المجلة إلى التصنيف الدولي، لابد وأن تحقق الشروط التالية:

- أن تكون المجلة أو الدورية صادرة عن جهة علمية معترف بها كالجامعات، المعاهد العلمية، مراكز البحوث، الجمعيات العلمية، دور النشر.
- يكون لها هيئة تحرير ويفضل أن تكون من أفضل الأساتذة المتخصصين في مجال نشر المجلة، من ذوي الخبرة والسمعة الطيبة في البحث العلمي.
- أن يكون لهذه المجلة (إن أمكن) هيئة استشارية إضافة إلى هيئة علمية.
- أن تكون سياسة تحرير المجلة واضحة وتظهر بالمطبوعات الورقية و/أو بموقعها على الإنترنت، تبين كيفية كتابة الأبحاث وآلية مراجعتها وتحكيمها وخطوات قبول البحوث والنشر.
- ألا يتضمن مجال نشر الدورية تخصصات متفارقة ومتباعدة.
- أن يكون للدورية رقم دولي موحد (*ISSN*)
- أن يكون قد صدر منها بضع أعداد منتظمة على الأقل.
- ألا تكون مدرجة في "قائمة بيل" (Beall's list) للدوريات الوهمية.

في الواقع لم يعد الأمر يتوقف على تقييم المجلة فحسب، بل صار النشرُ العلميُّ اليوم معياراً عالمياً لتقييم الباحث أيضاً، وتتوقف نوعية الباحثين بمدى مشاركة وانخراط الباحث في الحراك العلمي العالمي، وعلى تموقعِهِ في التصنيف الاعتباري للباحثين ففي سنة 2005 اقترح جورج هيرش مؤشر (H-Index)، الذي يقيس تأثير ما ينشره كل باحث على حده من حيث الكمية، وتأثير الدوريات والأبحاث التي استشهدت بهذه الأبحاث. (*Nature* 502, 287; 2013)

ونظراً لأهمية هذا المؤشر فإن بعض المؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث تطلب توفر مؤشر (H-Index) الخاص بالمرشحين قبل توظيفهم. كما يطلب

الأساتذة المشرفون على رسائل الدكتوراه من طلبتهم ضرورة النشر في دوريات عالية التأثير، والحصول على تمويل خارجي؛ حتى يكونوا جديرين بالحصول على الدكتوراه.

وفقاً لما جاء في الطبعة العربية من المجلة العالمية (Nature,15,31;2013) انه وبتاريخ 2013/10/03 نشر اتحاد الجامعات بلندن استطلاع شمل أكثر من سبعة آلاف أستاذ، ذكر فيه ما يقارب 12% منهم بأنهم معرضون لتغيير عقودهم لتصبح مقتصرة على التدريس فقط، (مثل ما وقع لبعض أساتذة جامعة كارديف) وقد ذكر ما يقارب 10% بأنهم سجلوا درجات أقل وقد يتعرضون للحرمان من فرص الترقية نتيجة لضعف مؤشرات تقييم الأبحاث (RAE)، ونتيجة لهذا التقييم، وبحسب التحليل الذي أجرته شركة (إلسيفر Elsevier) سنة 2011 فقد ارتفع معدل الاستشهاد بالأبحاث البريطانية بنسبة 7.2% لتتجاوز بذلك متوسط الاستشهاد العالمي البالغ 6.3%.

في بداية سنة 2002، أطلقت مؤسسة تومسون رويترز (Thomson Reuters) موقعاً إلكترونياً (Web of Science)؛ يضم أكثر من 10000 مجلة علمية من بينها عدد من المجلات المفتوحة أو المجانية (Open Access Journals) وقد جَعل هذا الموقع قاعدة بياناته متاحة على نطاق واسع لتحليل ملفات استشهاد كل باحث، اعتماداً على خدمة (سكوباس Scopus) من مؤسسة (إلسيفر Elsevier) الذي تم إطلاقها في (2004)، وخدمة (جوجل سكولار Google Scholar) تم إصدار النسخة التجريبية في (2004). كما تستخدم نفس قاعدة البيانات للمقارنة بين مراكز البحث والجامعات في إنتاج الأبحاث العلمية، اعتماداً على خدمة كل من (InCites) و(SciVal)، ومنذ ذلك الحين تقوم مثل هذه المؤسسات بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها فيما يعرف بتقارير استشهاد المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات

وفقاً لمعاملات التأثير. على الرغم من أن بعض المجلات تتأثر بطريقة حساب هذا المعامل، ومع ذلك لا يزال معامل التأثير أشهر مقياس للفهرسة.

إحدى عشر: معامل التأثير العربي

أعلنت المنظمة العربية للتنمية الإدارية عن البدء العمل بمؤشر الاستشهادات المرجعية للعلوم الإدارية العربية، هو معامل خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية فقط، ويعتبر دليلا مرجعيا يمكنه الكشف عن المؤلفين أو الأبحاث ذات معدلات أكبر من الاستشهادات المرجعية التي يحصل عليها مؤلف ما أو دورية ما خلال فترة زمنية معينة، بغرض التعرف على اتجاهات التأليف والبحث العلمي العربي في العلوم الإدارية. ومعرفة الباحثين الأكثر تأثيراً في الفكر الإداري العربي وأكثرهم تأليفاً للدراسات الأساسية. ولا يتوقف الأمر عند التصنيف النوعي للباحثين فحسب، بل أن معامل التأثير العربي يسمح أيضا بترتيب وتقييم وتصنيف المجلات التي تصدر باللغة العربية من خلال العديد من العوامل مثل استعراض عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في هذه المجلات، وتركيبة هيئة تحرير المجلة، وقواعد النشر فيها ومدى انتظام صدور أعدادها، ونظام التحكيم فيها.

وبغرض إنشاء كشاف عربي في مجال العلوم الإدارية، فقد بدأ العمل سنة 2001 بتحليل وإدخال بيانات أبحاث 32 دورية عربية متخصصة في العلوم الإدارية تعود إلى عام 1960، حيث تم إدخال 21 ألف استشهاد مرجعي على أن يتم مستقبلا تحليل أكثر من 32.000 دراسة يصل فيها عدد الاستشهادات إلى 7 ملايين استشهاد، وقد تم إعداد كشاف للاستشهادات المرجعية في العلوم الأساسية، والعلوم الاجتماعية العلوم الإنسانية، والعلوم الطبية، وقد تم مؤخرا البدء في تصنيف المجلات عبر موقع حساب معامل التأثير العربي (http://arabimpactfactor.com) وذلك وفقاً لقواعد التصنيف المعتمدة في الموقع وهي:-

- أن يكون للمجلة رقم تصنيف دولي للنسخة الورقية وآخر للنسخة الالكترونية؛
- وان يكون للمجلة موقع إليكتروني يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بها؛
- أن يحتوي الموقع على قواعد النشر وأخلاقيات النشر وقواعد الملكية الفكرية؛
- وان تصدر المجلة بشكل دوري منتظم؛
- وأن تكون هيئة التحرير بها من الأساتذة المشهود لهم علمياً؛
- وان تكون البحوث موزعة جغرافيا؛
- مع الالتزام بمواعيد النشر المعلنة لكل عدد؛
- الالتزام بقواعد تعين أعضاء هيئة التحرير؛

اقتراحات لتحسين العملية التحكيمية

- من الضروري أن تحتفظ الدورية ضمن قواعد بياناتها معلومات عن المحكمين في مختلف التخصصات البينية، وعن مدى دقة التحكيم وموضوعيته، من أجل استخدام تلك المعلومات عند اختيار المحكمين.
- دعوة إلى بناء معايير قياسية لضبط عملية التحكيم العلمي.
- إقامة دورات وبرامج تكوينية في قضايا التحكيم العلمي.
- ضرورة إيجاد حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المحكمين.
- إعادة النظر في قوائم اللجان العلمية للمجلات العلمية وتفعيل دورها.

المراجع:

1- أحمد بن علي تمراز: مشكلات التحكيم العلمي في الدوريات العربية، دراسة لثلاث دوريات عربية في المكتبات والمعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج14، ع02، (2008)، ص ص 276-296.

2- آل الشيخ عمر بن عبد العزيز: المعايير العلمية للتحكيم العلمي، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أيام 28-2007/12/29.

3- الصنيع، صالح بن إبراهيم: تقارير محكمي البحوث بين الموضوعية والذاتية من وجهة نظر الباحثين، ورقة مقدمة لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 28-2007/12/29.

4- بربان أوينز: يوم الحساب، مجلة (Nature) الطبعة العربية، ع15، السنة الثانية، ديسمبر 2013، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، ص ص 30-32.

5- جودة عبدالوهاب الحايس: التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي "دراسة ميدانية "مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد التاسع، العدد 2، ديسمبر 2010، الإمارات، ص ص (33- 81).

6- محمد محمد عامر: الانحراف اللاأخلاقي للمحكم وإفشاء أسرار البحث العلمي، دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي، المؤتمر السعودي الأول للنشر العلمي، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، أيام 30-28 جانفي 2014.

7- عبد العزيز الربيش: أخلاقيات التحكيم العلمي .. أهم المشكلات وأبرز الحلول، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 28-2007/12/29.

8- عبد الرحمن فراج: التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي، الدوريات المتخصصة نموذجاً، مجلة *cybrarians journal* العدد 18 (مارس 2009) البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، مصر.

9- Elizabeth Wager & Sabine Kleinert, Responsible research publication:international standards for authors, A position statement developed at the 2nd World Conference on Research Integrity, Singapore, July 22-24, 2010,p-p 2-4.

10- W.f. Bynum, Stephen Lock and Roy porter (eds). Medical journals and medical knowledge; historical essays. London: Routledge, 1992. PP. 6-28.